القائمة في مناطق العام ١٩٤٨؛ وذلك كي نجنب عمالنا ضغوطات حقيقية تستهدف إلحاقهم بالهستدروت، وخاصة في منطقة القدس حيث لايطبق العدو الصيغ والقوانين التي يطبقها في الضفة والقطاع.

وهنا نستطيع أن نقدم مثالاً بارزاً في مواجهة كل ضغوط الاحتلال؛ وهو يتمثل بالدور الوطني والنقابي الذي لعبته نقابة عمال ومستخدمي شركة الكهرباء، حيث انها لم تلعب دوراً نقابياً بالمعنى المهني المحض فقط، وإنما دوراً سياسياً يتصل بمسألة الاستيلاء على الشركة ومحاولة تطويقها وإغراقها بالقروض. هذا المثل الذي قدمه عمال ومستخدمو شركة كهرباء القدس، يجب أن يصبح نموذجاً لمؤسساتنا النقابية الأخرى في كافة قطاعات شعبنا في الأراضي المحتلة، وذلك كي نستطيع أن نرتقي إلى مستوى تمثل الحالة التي أشير إليها بوصفها حالة نهوض.

عربي عواد: من الظواهر البارزة في الأرض المحتلة اتساع النضال النقابي وتطوره ولا سيما، وبالدرجة الأولى، نضال نقابات العمال. ويعود هذا طبعاً، وفي الأساس، إلى اتساع صفوف الطبقة العاملة، لأن الاحتلال يستخدم الأرض المحتلة في الضفة الغربية والقطاع كسوق رخيصة للعمل. ومن هنا، يوجد أعداد كبيرة من العمال الذين يعملون في المؤسسات الاسرائيلية والذين كان قسم غير قليل منهم في الأساس فلاحين أو حرفيين وبورجوازيين صغاراً في المدن.

ويعود هذا أيضاً إلى تدهور الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة. سواء منها العمال الذين يعملون في المؤسسات العربية أم العمال الذين يعملون في المشاريع الاسرائيلية؛ فالنوع الأول من العمال يعاني من الارتفاع الفاحش في مستوى المعيشة، أما النوع الثاني فيتعرض لأشكال متنوعة من الاستغلال، تبدأ من التمييز ضدهم بالنسبة للأجور، وتمر بالتمييز في ساعات العمل وبحرمانهم من جميع التسهيلات المتعارف عليها في قوانين العمل، كالضمان ضد الشيخوخة والإصابة أثناء العمل والعطل السنوية وغير ذلك بالرغم أن ما يزيد على ٣٣ في المئة من رواتبهم يحسم مقابل هذه الخدمات، غير أنه يودع في صندوق الحكم العسكري دون أن يستفيد العمال منه.

إن هذه الظروف الموضوعية بالنسبة للعمال هي التي أطلقت الحركة النقابية فازدادت حجماً وعدداً، فلم تعد تقتصر على النقابات التي كانت قائمة في الماضي، إذ تم إحياء نقابات عديدة في القدس وفي الخليل وفي مدن أخرى. كذلك ازداد عدد المنتسبين للنقابات. وخاضت النقابات نضالات مطلبية وسياسية بارزة. ولكن ثمة مشاكل تواجهها خصوصاً فيما يتعلق في مجال عملها في المؤسسات الاسرائيلية.

ان الاحتلال يحظر على النقابات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة القيام بأي تحرك نقابي دفاعاً عن حقوق العمال الذين يعملون في المؤسسات الاسرائيلية، بحجة الاعتبارات الأمنية. تلك عقبة جدية ولكن العمل يجري على تذليلها.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات العربية، فهي تعاني مشكلة تنبع من موقف أصحاب